



Ming Halpérin Burger Inaudi

Avocats au Barreau de Genève

Dominique C. Burger
Ancien Bâtonnier

Matteo Inaudi

Lionel Halpérin
Ancien Bâtonnier
LL.M. New York University
Admitted to the New York Bar

Nathalie Chaix
LL.M. Universität Heidelberg
Trust & Estate Practitioner (TEP)

Anouchka Halpérin

Zena Goossens-Badran
Spécialiste FSA droit de la
construction et de l'immobilier
Dipl. I.E.I. Genève
Juge assesseur - Tribunal des
baux et loyers

Selina Müller
Spécialiste FSA droit du travail
Juge conciliatrice - Tribunal des
prud'hommes

Hans-Ulrich Ming
Conseil

Catherine Ming
Médiatrice FSA

Julien Marquis
Docteur en droit
Chargé de cours
à l'Université de Genève

Lucie Bouldin

Tali Paschoud
CAS in Financial Regulation

Juliette van Berchem

Léna Laghzaoui

بيان صحفي

جنيف ، ١٣ أبريل ٢٠٢٢ ؛

المدعي العام الاتحادي السويسري يبرئ وبشكل كامل نجلي الرئيس المصري الأسبق محمد حسني مبارك

• أعلن مكتب المدعي العام الاتحادي السويسري إغلاقه ملف التحقيقات التي استمرت أحد عشر عاماً مؤكداً على تبرئة نجلي الرئيس الأسبق علاء وجمال مبارك.

• جاء قرار مكتب المدعي العام مؤكداً على موقف علاء وجمال من قانونية كافة أنشطتهم المهنية وأصولهم المالية ذات الصلة والتي تم الإفصاح عنها بالكامل للسلطات المصرية المعنية.

• أكدت التحقيقات أن الغالبية العظمى من الأصول ناشئة عن الأنشطة المهنية لعلاء وجمال في مجال الخدمات الاستشارية المالية وإدارة صناديق الاستثمار في أسواق الأوراق المالية الدولية، وخاصة خلال فترة الأداء الاستثنائي لتلك الأسواق في التسعينيات، والتي لم يكن لها أي علاقة بمصر.

• الأصول الأخرى ناشئة عن أنشطة إدارة صناديق الاستثمار المباشر وكذلك العوائد على الاستثمارات، بما في ذلك الاستثمار في الأسواق المالية العالمية.

أعلن مكتب المدعي العام الاتحادي السويسري (مكتب النيابة العامة) اليوم إغلاقه رسمياً للتحقيقات الجنائية في قضية نجلي الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك، جمال وعلاء مبارك، و رفع التجميد عن كافة أصولهما المالية في سويسرا. ويأتي هذا القرار بمثابة براءة تامة وكاملة بعد سلسلة تحقيقات استمرت أحد عشر عاماً حول الأنشطة المهنية والأصول ذات الصلة لنجلي الرئيس الأسبق.

وأكد مكتب المدعي العام الاتحادي في قراره الواضح اليوم على أن "التحقيق الذي أجري في سويسرا لم يثبت حتى وجود صلة واهية مع أي جريمة جنائية". وأضاف مكتب المدعي العام أن "التحليلات العديدة التي أجريت على المعاملات المصرفية المتعلقة بأموال المتهمين في سويسرا [...] لم تكشف عن أي معاملة مشبوهة من شأنها أن تجعل من الممكن ربط الأصول المودعة في سويسرا بعمل إجرامي". وبالتالي، تم رفض جميع الشكوك حول أي نشاط إجرامي أو حول منشأ الأصول. بالإضافة إلى ذلك، منح مكتب المدعي العام تعويضاً قدره ٢٧٠ ألف فرنك سويسري - لاسترداد التكاليف القانونية.

5, avenue Léon-Gaud
Case postale
1211 Genève 12, Suisse

T +41(0)22 839 70 00

F +41(0)22 839 70 07

mail@avocats.ch

www.avocats.ch



وقد اشتملت إجراءات القضية والتي بدأت في الثالث من يونيو عام ٢٠١١ على تحقيقاً متعمقاً وتحليلاً شاملاً لأنشطة وأصول كل من علاء وجمال مبارك في سويسرا. وقد اعتمد مكتب المدعي العام في تحقيقاته على العديد من التقارير المقدمة من خبراء المحاسبة العدلية التابعة للنيابة العامة، وهم المحللين المتخصصين الذين كان لديهم حق الأطلاع غير المقيد على حسابات علاء وجمال البنكية. ولقد أعتمدت التحقيقات أيضاً على تقارير من الشرطة الفيدرالية السويسرية، وجهاز المخابرات السويسري، بالإضافة إلى المعلومات والأدلة التي تم الكشف عنها من خلال طلبات المساعدة القانونية المتبادلة والتي كشفت على وجه الخصوص أن كافة الأصول المملوكة لكل من علاء وجمال مبارك في سويسرا قد تم الإفصاح عنها بالكامل للسلطات المصرية المختصة.

وقد تضمن التحليل المالي فحصاً مفصلاً للأدلة ومن بينها الحسابات البنكية، العقود والاتفاقيات ذات الصلة، تقارير من محاسبين مستقلين، شهادات شهود من ذوي الصلة، التحقق من مصدر الأصول، حساب أتعاب إدارة وأداء الاستثمارات، مدى امتثال هذه الأتعاب للممارسات المتبعة في أسواق المال، عوائد الاستثمارات وكذلك تقارير العناية والمتابعة الواجبة التي قامت بها البنوك.

وقد شارك كل من علاء وجمال مبارك ومحاميهم بشكل فعال في التحقيقات، وقدموا أدلة مفصلة حول المصدر القانوني لكافة أصولهم المالية. ومن بين تلك الأدلة مستندات موثقة ومفصلة توضح مدى خبراتهم في مجال الخدمات الاستشارية المالية وإدارة صناديق الاستثمار في أسواق الأوراق المالية الدولية، والتي لم يكن لها أي علاقة بمصر على الإطلاق، بالإضافة إلى أنشطتهم في إدارة صناديق الاستثمار المباشر وكذلك الاستثمار في هذه الأسواق. وقد أكدت التحقيقات على مشروعية كافة مصادر أصولهما المالية.

وعقب صدور قرار مكتب المدعي العام، صرح جمال مبارك بقوله: "لقد جاء قرار مكتب المدعي العام الاتحادي السويسري بعد أكثر من عقد من التحقيقات والعقوبات وإجراءات المساعدات القانونية المتبادلة، ليكشف عن الحقيقة التي لطالما تمسكنا بها. جميع أصولنا المالية وأنشطتنا قانونية وتم الإفصاح عنها بالكامل للسلطات المصرية المعنية. ويمثل هذا القرار خطوة مهمة في جهودنا للتأكيد على حقوقنا وإثبات براءتنا من الاتهامات الكاذبة والمضللة التي وجهت إلينا على مدار أكثر من أحد عشر عاماً."

ومن جهته أضاف ليونيل هالبرين، محامي العائلة وممثلها القانوني والشريك في مكتب المحاماة "مينج هالبرين برجر أنودي" ومقره جنيف قائلاً: "لقد وضع قرار مكتب المدعي العام الاتحادي السويسري بإغلاق التحقيقات في قضية علاء وجمال مبارك نهاية لسلسلة غير مسبوقة من التحقيقات التفصيلية امتدت على مدار أحد عشر عاماً. وأكد القرار على براءة علاء وجمال مبارك براءة تامة لا تدع مجالاً للشك حول المصدر القانوني لكافة أصولهما المالية في سويسرا."



ملاحظات إلى المحررين

علاء وجمال مبارك

أكد قرار مكتب المدعي العام الاتحادي السويسري على أن مصدر الأصول المالية لكل من علاء وجمال مبارك قانونية ومشروعة. وقد كان لعلاء وجمال مبارك نشاط مهني في مجال الخدمات الاستشارية المالية وإدارة صناديق الاستثمار في أسواق الأوراق المالية الدولية، بالإضافة إلى استثمارهما في صناديق الاستثمار المباشر والأسواق المالية العالمية.

ويعود مصدر الغالبية العظمى من أصولهما المالية في سويسرا إلى أتعاب الأداء المتعلقة بعوائد الاستثمار التي تحققت في أسواق الأوراق المالية الدولية في فترة التسعينيات، والتي تميزت بكونها فترة ذات أداء مالي ونمو استثنائيين، وعلى وجه التحديد في قطاعات الخدمات المالية والتكنولوجيا والاتصالات. ولم يكن جمال مبارك في ذلك الوقت يعمل ويقوم خارج مصر فقط، بل لم يكن لهذه الأنشطة أي علاقة بمصر على الإطلاق.

كما أن جزء كبير من أرصدة علاء وجمال المصرفية الحالية، والتي تم رفع التجميد عنها من قبل النيابة الاتحادية السويسرية اليوم، نابعة من عوائد الاستثمارات في أدوات مالية محتفظ بها على مدى فترة طويلة في حساباتهم المصرفية.

وكان علاء وجمال قد خضعا للعديد من الإجراءات الجنائية في مصر منذ عام ٢٠١١ والتي تضمنت تحقيقات مستفيضة لجميع جوانب أنشطتهم المهنية ومصادر دخلهم.

يأتي قرار النيابة العامة السويسرية في أعقاب سلسلة من القرارات الإيجابية التي برأت علاء وجمال مبارك ومنها:

١- تبرئة علاء وجمال في مصر في فبراير ٢٠٢٠ في القضية الجنائية الوحيدة المتعلقة بأنشطتهما المهنية في مجال خدمات الاستشارات المالية وإدارة صناديق الاستثمار المباشر، بعد محاكمة استمرت قرابة ثماني سنوات؛

٢- أمر الإلغاء الصادر عن محكمة العدل الأوروبية بإلغاء العقوبات التي كان مجلس الاتحاد الأوروبي قد فرضها على عائلة مبارك في ٢٠١٦ و ٢٠١٧ و ٢٠١٨، وحكمت بأنها غير قانونية منذ البداية؛

٣- قرار سلطات المملكة المتحدة في يناير ٢٠٢١ بعدم إدراج أي فرد من أسرة مبارك على قائمة العقوبات الصادرة بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. أكدت حكومة المملكة المتحدة صراحة أن أعضاء أسرة مبارك لم يستوفوا الشروط القانونية لأدراجهم في تلك القائمة بموجب قانون المملكة المتحدة؛

٤- قرار مجلس الاتحاد الأوروبي في مارس ٢٠٢١ برفع كامل العقوبات المتبقية ضد جميع أعضاء أسرة مبارك؛

٥- ومؤخراً، في ٦ أبريل ٢٠٢٢، قضت المحكمة العامة للاتحاد الأوروبي في قرار جديد بإلغاء العقوبات المفروضة في ٢٠١٨ و ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ واعتبرتها غير قانونية منذ البداية. ولقد أقر مجلس الاتحاد الأوروبي أن الحقوق الأساسية لأسرة مبارك لم تُحترم بالفعل في قضيتين قضائيتين مصريتين اعتمد عليهما في السابق لفرض العقوبات. علاوة



على ذلك، أكدت المحكمة في حكمها أن الأدلة المعروضة عليها كان يجب أن تثير شكوكًا مشروعة لدى مجلس الاتحاد الأوروبي حول ما إذا كان قد تم احترام حقوق أسرة مبارك في الدفاع والحق في الحماية القضائية الفعالة في جميع الإجراءات الجنائية المصرية الأخرى التي تم الاعتماد عليها لفرض العقوبات.

يمكن الاطلاع على البيانات الصحفية المتعلقة بالتطورات المذكورة أعلاه هنا:

. <https://www.carter-ruck.com/news/eu-court-of-justice-annuls-sanctions-imposed-on-former-egyptian-president-hosni-mubarak-and-family/>

ومع إغلاق التحقيقات السويسرية يتأكد، وبعد أكثر من ١٠ أعوام من التحقيقات التفصيلية والمستفيضة مع أسرة مبارك وخاصة علاء وجمال مبارك، عدم كشف أي سلطة قضائية في أي دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أو في أي دولة أجنبية أخرى عن أي انتهاك قانوني من أي نوع من قبل أي فرد من أسرة مبارك. علاوة على ذلك، أكدت التحقيقات القضائية العديدة ضد أسرة مبارك قانونية ومشروعية جميع مصادر دخلهم في مصر وخارجها. كما لم تنسب التحقيقات أية أصول غير معلنة أو مصادر غير معلومة للأصول إلى أي فرد من أسرة مبارك. وبالفعل فإن جميع أصولهم قد تم الإفصاح عنها بالكامل للسلطات المصرية المعنية بما يتوافق مع القوانين ذات الصلة المعمول بها. وفي هذا الصدد فإن الرئيس المصري الأسبق حسنى مبارك وقرينته لم يكن لديهما في أي وقت من الأوقات أي أصول خارج مصر.

للاستفسارات الإعلامية، يرجى التواصل مع:

simon.pugh@portland-communications.com

و

Charles.mckee@portland-communications.com

كما يمكن الاطلاع على البيان الصحفي على الروابط التالية:

<http://avocats.ch/en/news>

<http://avocats.ch/fr/actualites>